معلومات أساسية لممثلي الحكومات المحلية

حلقة العمل بشأن استراتيجية التنوع البيولوجي في حوض البحر الأبيض المتوسط: من الإجراءات الوطنية إلى الإجراءات المحلية

مونبيلييه، فرنسا، 17-20 يناير/كانون الثاني 2012

ستكون الحكومات الوطنية والمحلية من منطقة البحر الأبيض المتوسط ممثلة في حلقة العمل المقرر عقدها قريبا بعنوان: "استراتيجية التنوع البيولوجي في حوض البحر الأبيض المتوسط: من الإجراءات الوطنية إلى الإجراءات المحلية". فالمندوبون الوطنيون والمندوبون المحليون التي تشترك بلدياتهم في برنامج الإجراءات المحلية من أجل التنوع البيولوجي (LAB) التابع للمجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية (ICLEI) (www.iclei.org/lab)، على دراية بعمليات اتفاقية التنوع البيولوجي والموضوعات ذات الصلة التي سيتم مناقشتها في مونبيلييه. غير أن آخرين ربما يستفيدون من المعلومات الأساسية من أجل الاستعداد لحلقة العمل. وبناء عليه، فإن الغرض من هذه الوثيقة تقديم عرض عام أساسي للبنود ذات الصلة.

التنوع البيولوجي

إن التنوع البيولوجي هو المصطلح الذي يعطى لتباين الحياة على كوكب الأرض والأنماط الطبيعية التي تشكلها (http://www.cbd.int/convention/guide/). فعلى نطاق النظم الإيكولوجية، والأنواع أو الجينات، يعتبر التنوع البيولوجي أصلا قيما يدعم طائفة من السلع والخدمات الضرورية للبشر – من توفير الغذاء والأدوية إلى تنظيم تدفق المياه وتغير المناخ. ويواجه التنوع البيولوجي أزمة مستمرة من التدهور البشري للبيئة الطبيعية في جميع أنحاء العالم. ويرد تقييم لهذه الوضع الخطير في الطبعة الثالثة من نشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي (GBO3) (http://gbo3.cbd.int/). وتشير الطبعة الثالثة أيضا إلى تزايد حركة الحفظ وتكيفها، ولكن ما زالت هناك حاجة إلى جهد كبير لوقف موجة فقدان التنوع البيولوجي وحماية قاعدة المورد الحيوي هذه. ومن الأدوات الرئيسية لهذه المهمة اعتماد "نهج النظام الإيكولوجي"، (www.cbd.int/ecosystem/) - وهو إستراتيجية للإدارة المتكاملة للأراضي، والمياه والموارد الحية التي تشجع على الحفظ والاستخدام المستدام بطريقة منصفة.

التنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط

يعتبر حوض البحر الأبيض المتوسط أحد "المناطق الساخنة للتنوع البيولوجي" العالمية البالغ عددها 34 منطقة – وهي مناطق بها مستويات عالية للغاية من التنوع البيولوجي التي تكون أيضا مهددة بخطر شديد بصفة خاصة. وقد أنشأ الخبير البيئي نورمان مايرز مفهوم المناطق الساخنة للتنوع البيولوجي وقامت منظمة الحفظ الدولية بدراسته بتعمق (http://www.biodiversityhotspots.org/Pages/default.aspx). وتعتبر منطقة البحر الأبيض المتوسط كنزا للتنوع البيولوجي العالمي، مع ما لديها من ثروة من الأنواع والنظم الإيكولوجية، على الأرض، وعلى الشواطئ وفي البحر نفسه، وتتطلب إدارة حكيمة. وقد وضع بالفعل عدد من المبادرات (انظر مثلا، http://www.unep.ch/regionalseas/regions/med/t_barcel.htm و http://www.unepmap.org/) لتسهيل الرعاية المحسنة لهذه المنطقة، غير أنه حتى الآن، لم يركز أحدها على مساهمة الحكومة المحلية أو يشجع هذه المساهمة.

اتفاقية التنوع البيولوجي

تعتبر اتفاقية التنوع البيولوجي أحد الاتفاقيات الثلاثة الرئيسية التي دخلت حيز النفاذ بعد مؤتمر قمة الأرض المنعقد في ريو في عام 1992 (بجانب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية الأمم المتحدة

لمكافحة التصحر). وقد وقعت جميع البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة تقريبا، أي الأطراف البالغ عددها 193 طرفا (192 بلدا والاتحاد الأوروبي) على الاتفاقية، التي تعمل على إرشاد هذه الأطراف فيما يتعلق بحماية التنوع البيولوجي على كوكب الأرض. وتتمثل أهداف الاتفاقية فيما يلي:

1- حفظ التنوع البيولوجي
2- الاستخدام المستدام لعناصر التنوع البيولوجي
3- التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية.

وتكمّل هذه الأهداف الخطة الاستراتيجية لاتفاقية التنوع البيولوجي للفترة 2011 إلى 2020 "وأهداف أيشي للتنوع البيولوجي" البالغ عددها 20 هدفا (http://www.cbd.int/decision/cop/?id=12268). وأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي مسؤولة عن تنظيم "اجتماعات مؤتمر الأطراف" العادية التي تركز على تحديث عمل الاتفاقية، ودراسة برامج العمل والقضايا الجارية (http://www.cbd.int/programmes/)، والنظر في الأنشطة الإضافية. وتتطلب الاتفاقية أن تعد البلدان إستراتيجية وخطة عمل وطنية للتنوع البيولوجي (NBSAP)، أو ما يعادلها من الأدوات) والتأكد من أن هذه الإستراتيجية يتم تعميمها في التخطيط والأنشطة في جميع القطاعات التي يمكن لأنشطتها أن تؤثر على التنوع البيولوجي (إما إيجابيا أو سلبيا). وتعتبر هذه الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي الأدوات الرئيسية لتنفيذ الاتفاقية على الصعيد الوطني، ويتم تنسيقها مع الغايات والأهداف الدولية لاتفاقية التنوع البيولوجي.

المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية (ICLEI) - الحكومات المحلية من أجل الاستدامة

إن المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية – الحكومات المحلية من أجل الاستدامة - رابطة تتكون من أكثر من 1200 حكومة محلية ورابطات الحكومات المحلية من 70 بلدا يمثل ما يزيد على 560 000 000 نسمة حول العالم، ملتزمون بالتنمية المستدامة. وقد أيد المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية التنسيق الذي قامت به أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي لمراجعة الأطراف للاتفاقية، وذلك مثلا عن طريق حشد الحكومات المحلية تأييدا لاعتماد "خطة العمل بشأن الحكومات دون الوطنية، والمدن والسلطات المحلية الأخرى من أجل التنوع البيولوجي"، التي سيتم مناقشتها أدناه. وفي الاجتماعين التاسع والعاشر لمؤتمر الأطراف، اجتمعت الحكومات المحلية في اجتماعات كبيرة متوازية، وقدم ممثلو الحكومات المحلية بيانات إلى الأطراف وآخرين في الجزء الوزاري الختامي لهذين الاجتماعين، يعرضون ويطالبون فيها بالدعم المتبادل في إدارة التنوع البيولوجي.

مونبيلييه

أظهرت مدينة مونبيلييه الفرنسية مؤخرا نفسها كلاعب عالمي رئيسي في التنوع البيولوجي (http://www.montpellier.fr/3313-biodiversite.htm). فقد استضافت المدينة الاجتماع الأول لمناقشة تنفيذ خطة العمل في يناير/كانون الثاني 2011، وستستضيف الآن حلقة العمل بشأن "إستراتيجية التنوع البيولوجي في حوض البحر الأبيض المتوسط: من الإجراءات الوطنية إلى الإجراءات المحلية" كأول حدث في مباني البلدية الجديدة والحديثة. وتشترك مونبيلييه أيضا في عدد من المبادرات المحلية (http://www.developpement-durable.gouv.fr/IMG/pdf/plan_nature_ville_durable2_cle114816.pdf) وقد أدت هذه الجهود إلى فوزها بجائزة "العاصمة الفرنسية للتنوع البيولوجي" لعام 2011 (http://www.capital-(biodiversity.eu/29.html). وفي حلقة العمل القادمة، ستوقع مونبيلييه أيضا على البرنامج الرائد للإجراءات المحلية من أجل التنوع البيولوجي،

التابع للمجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية، وتنضم بذلك إلى ما يزيد على 30 بلدا آخر في العالم في صدارة حفظ التنوع البيولوجي على الصعيد المحلي.

الشراكة العالمية بشأن الإجراءات دون الوطنية والمحلية من أجل التنوع البيولوجي

إن الشراكة العالمية بشأن الإجراءات دون الوطنية والمحلية من أجل التنوع البيولوجي تعتبر منبرا تعاونيا مفتوحا (http://www.cbd.int/authorities/) يتكون من شركاء ذوي اهتمام مشترك يتمثل في تشجيع مساهمة الحكومات المحلية ودون الوطنية في تنفيذ الاتفاقية. وترأسها اتفاقية التنوع البيولوجي وتجتمع بانتظام للمساعدة في تنسيق الجهود في هذا المجال. ويتكون الأعضاء من المدن، والحكومات دون الوطنية، والحكومات الوطنية، ومنظمات مثل المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية، ووكالات الأمم المتحدة وآخرين. وتساعد لجان استشارية منفصلة من المدن والحكومات دون الوطنية في إرشاد الشراكة. وكان أعضاء الشراكة العالمية مسؤولون أيضا عن إعداد عدد من الأدوات الأولية مثل مؤشر سنغافورة ومؤشر اتفاقية التنوع البيولوجي للتنوع البيولوجي للمدن (https://www.cbd.int/authorities/doc/User's%20Manual-for-the-City-Biodiversity-Index27Sept2010.pdf)، ودليل البرنامج الرائد بشأن الإجراءات المحلية من أجل التنوع البيولوجي التابع للمجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية (http://www.iclei.org/index.php?id=12138).

المقررات الصادرة عن مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي وأهميتها بالنسبة للحكومات المحلية

تتم مناقشة النص الجديد المقترح أو المعدل لاتفاقية التنوع البيولوجي بين الأطراف في اجتماعات مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي والأحداث ذات الصلة، وذلك بتسهيل من الأمانة. وفي الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف الأخير المنعقد في عام 2010 في ناغويا باليابان، اعتمد 47 مقررا بخصوص مجموعة من الموضوعات. ومن بين هذه المقررات، المقرر 22/10 (http://www.cbd.int/doc/decisions/cop-10/cop-10-dec-22-en.doc)، الذي أيد "خطة العمل بشأن الحكومات دون الوطنية، والمدن والسلطات المحلية الأخرى من أجل التنوع البيولوجي"، مع جدول زمني يتطابق مع الخطة الاستراتيجية الأوسع نطاقا لاتفاقية التنوع البيولوجي ويظهر أهدافها. واتفاقية التنوع البيولوجي، مثل بقية الأمم المتحدة، موجهة إلى معالجة شواغل الحكومات الوطنية وهي مكلفة بهذه المهمة. وبناء عليه، فإن جميع المقررات الصادرة عن مؤتمر الأطراف هي من أجل التنفيذ من جانب الحكومات الوطنية. وبالرغم من عدم الالزام القانوني للمقرر 22/10 و"خطة العمل"، فهما يقدمان مبادئ توجيهية تعرض إمكانية مساعدة الحكومات الوطنية للحكومات المحلية في تنفيذ الاتفاقية، وبالقيام بذلك، فهي تساعد نفسها عن طريق الاستفادة من الجهود التعاونية التي تبذلها الحكومات المحلية. ويتبع المقرر 22/10 المقرر 28/9 الصادر عن الاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف (بون، ألمانيا، 2008)، الذي اعترف بأهمية الدور الذي تلعبه الحكومات المحلية في المساهمة في تنفيذ الاتفاقية. وكان المقرر 28/9 أول الاتفاقيات البيئية للأمم المتحدة الذي يخصص مقررا للحكومات المحلية.

الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي والاستراتيجيات وخطط العمل المحلية للتنوع البيولوجي

إن تنفيذ الإجراءات لوقف فقدان التنوع البيولوجي لا يمكن تحقيقها على نحو فعال بدون التخطيط، الذي يفسر الأهمية التي توليها اتفاقية التنوع البيولوجي للاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي. ويعتبر تخطيط التنوع البيولوجي على نفس الأهمية على الصعيد المحلي، وعلى الرغم من أن حكومات محلية كثيرة بدأت في إنشاء أفرقة للتنوع البيولوجي وصياغة خطط للتنوع البيولوجي، لم يتمكن معظمها من القيام بذلك حتى الآن.

فالإجراءات تبدأ أساسا على الصعيد المحلي وبالتالي يمكن أن تساعد المساهمة التعاونية للحكومات المحلية أو تعرقل تنفيذ أهداف التنوع البيولوجي على الصعيد الوطني. ومن الضروري لذلك أن تعد جميع الحكومات المحلية في أنحاء العالم استراتيجيات وخطط عمل محلية للتنوع البيولوجي، بل وأن تطابقها أيضا مع الخطط على الصعيد الوطني وغير ذلك من المستويات؛ وأن يتم إدماج أهدافها في المهام التي تؤديها الحكومات المحلية، وألا تشكل مسؤولية منعزلة لبعض الممارسين في مجال التنوع البيولوجي. ويقوم المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية، في شراكة مع معهد الدراسات العليا التابع لجامعة الأمم المتحدة، وأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، يقوم حاليا بعملية تجميع مبادئ توجيهية لمساعدة الحكومات المحلية في تجميع الاستراتيجيات وخطط العمل المحلية للتنوع البيولوجي. وييسر المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية أيضا تمثيل الحكومات المحلية في عدد من حلقات العمل التي تنعقد من خلال التمويل المقدم من الحكومة اليابانية والتي تقوم بتنسيقها أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي. وفي الأحداث المنعقدة في أنحاء أفريقيا وآسيا، وأمريكا الوسطى ومنطقة المحيط الهادئ، أعطيت الحكومات المحلية فرصا غير مسبوقة لتقديم قضاياها إلى طائفة من ممثلي الحكومات الوطنية. وتعتبر حلقة العمل في مونبيلييه سابع حلقة عمل بشأن الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي التي يشترك فيها الحكومات المحلية، ولكنها تنتقل بالفكرة إلى الأمام من خلال برنامج متكامل بالكامل تتفاعل فيه الحكومات المحلية والحكومات الوطنية، وتتبادل الأفكار والحلول، وتستكشف الشراكات. وستكون حلقة العمل أيضا علامة لإنشاء شبكة للحكومات المحلية من أجل التنوع البيولوجي في البحر الأبيض المتوسط.